



مجلة المحاسبية

نشرة ربع سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

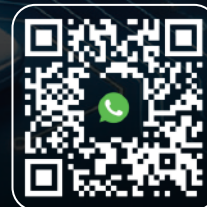
A QUARTERLY SPECIALIZED MAGAZINE PUBLISHED BY THE SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION NO

70- 1447H / 2026G

العدد ٧٠ - ١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٦ م



الاعلان عن مجلس إدارة
الجمعية للدورة الخامسة عشر
خبرات سعودية عالمية



0114674263

هيئة التحرير

رئيسة التحرير:

د. بشرى بنت احمد العنقري

نائب هيئة التحرير:

د. احمد زكريا زكي عصيمي

عضو هيئة التحرير:

أ.لينا بنت احمد باعارمه

عضو هيئة التحرير:

أ.رياض بن علي الزهراني

عضو هيئة التحرير:

الطالبة . مزون الحزيمي

أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

رئيس مجلس الإدارة

د. عزام بن عبدالله السحيباني



الرئيس التنفيذي

د. مناهل بنت عبدالرحمن اليحيى



نائب رئيس مجلس الإدارة

د. ممدوح بن عبدالعزيز بن صالح آل فريان



أمين مجلس الإدارة

أ. فواز بن قاعد العنزي



أمين مال الجمعية

د. فيصل بن صالح الصالحي



عضو مجلس الإدارة

د. نوال بنت عبدالله البراهيم



عضو مجلس الإدارة

أ. د. سالم بن سعيد باعجاجة



عضو مجلس الإدارة

د. نهى بنت عبدالعزيز العيسى



عضو مجلس الإدارة

د. بشرى بنت احمد العنقري



كلمة الجمعية السعودية للمحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. يسعدني أن أكتب هذه الكلمة مع صدور العدد السابعين من مجلة المحاسبة، والذي يأتي متزامناً مع انطلاقة مجلس الإدارة الحالي للجمعية السعودية للمحاسبة في دورته الخامسة عشرة (2026-2028)، في مرحلة نطمح من خلالها إلى البناء على ما تحقق، وبداية آفاق أوسع لتطوير المهنة وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني.

إن صدور هذا العدد يمثل بداية مرحلة جديدة من العمل المؤسسي الذي يركز على الكفاءة والابتكار، ويستند إلى إرث مهني وعلمي راسخ أسهمت الجمعية في ترسيخه عبر مسيرتها. ونسعى في مجلس الإدارة إلى تعزيز حضور الجمعية كمظلة علمية ومهنية رائدة، تسهم في تطوير الفكر المحاسبي، وتواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات الأعمال والتقنية والحوكمة. وتأتي مجلة المحاسبة كإحدى أهم قنوات المعرفة والتواصل المهني، حيث نطمح إلى أن تكون منصة علمية رصينة تجمع بين الباحثين والممارسين، وتقدم محتوى نوعياً يعالج القضايا المعاصرة، ويسهم في نشر أفضل الممارسات المهنية، ويدعم بناء القدرات الوطنية في مجالات المحاسبة والمراجعة. في صدارة هذا العدد، نطرح موضوعاً استراتيجياً بعنوان: «حوكمة الإدارة الضريبية.. مدخل لتعزيز كفاءة التحصيل وتحقيق الاستدامة المالية في المملكة»، حيث يستعرض الدكتور محمد حسن محمد عبدالجليل كيف أصبحت الحوكمة الضريبية ركيزة أساسية تدعم رؤية المملكة 2030 واستراتيجية الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين 2026-2030.

كما يزر هذا العدد بمحتوى مهني ثري يعكس تنوع القضايا المعاصرة التي تهم المحاسبين والمراجعين؛ حيث يناقش الأستاذ بدر بن عدنان الشيحة تحول المراجعة الداخلية من «حراسة الإجراءات» إلى «هندسة القيمة»، ويقدم الدكتور أحمد زكريا زكي عصيمي رؤية متقدمة حول «الاستخدامات الإدارية للشبكات العصبية الاصطناعية».

ويسرنا في هذا العدد أن نستضيف حواراً مع الدكتور مصعب الجعيد، الذي يتحدث عن «الشهادات المهنية ركيزة لتطوير مهنة المحاسبة»، ويستعرض واقعها وأبرز التحديات والفرص أمام المحاسبين، وجهود الهيئة في تطوير برامج التأهيل المهني بما يواكب التحولات الاقتصادية والتقنية.

والله ولي التوفيق.

د.عزام بن عبدالله السحيباني

رئيس مجلس الإدارة

الجمعية السعودية للمحاسبة

محتويات العدد



- 6 أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة
- 9 أخبار مهنية محلية
- حوار العدد مع **الدكتور مصعب الجعيد** – المدير التنفيذي
للعضوية والتأهيل المهني
- 14 موضوع العدد: حوكمة الإدارة الضريبية مدخل لتعزيز كفاءة التحصيل وتحقيق
الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية
د. محمد حسن محمد عبدالجليل
- 18 المراجعة الداخلية : من “حراسة” الاجراءات الى “ هندسة” القيمة
أ.بدر بن عدنان الشيحة
- 21 الاستخدامات الإدارية للشبكات العصبية الاصطناعية
د.أحمد زكريا زكي عصيمي
- 22 محاسب المستقبل
- ملخص بحث: أثر مؤشرات الاستدامة على جودة أرباح الشركات بالتطبيق على سوق
المال السعودي **د.هبه شفيق بن شلهوب أ.د. سالم سعيد باعجاجة**
- 28 مؤتمرات وملتقيات
- 30 مرحباً ... بكم ... عضواً بالجمعية
- 31 إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة
- 34

ملاحظة هامة :

المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية



أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة

مجلس إدارة الجمعية للدورة الخامسة عشر



أعلنت إدارة الجمعيات العلمية بجامعة الملك سعود، نتائج انتخابات مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة في دورتها الخامسة عشرة وتضمّن تشكيل مجلس الإدارة الجديد كلاً من:

الدكتور عزام بن عبدالله السحيباني رئيساً للمجلس، والدكتور ممدوح بن عبدالعزيز آل فريان نائباً للرئيس، والدكتور فيصل بن صالح الصالحي أميناً للمال، والاستاذ فواز بن قاعد العنزي أميناً للمجلس. كما ضم المجلس في عضويته كلاً من: الأستاذ الدكتور سالم بن سعيد باعجاجة، والدكتورة بشرى بنت أحمد العنقري، والدكتورة مناهل بنت عبدالرحمن اليحيى، والدكتورة نوال بنت عبدالله آل إبراهيم، والدكتورة نهى بنت عبدالعزيز العيسى وأعرب مجلس الإدارة الجديد عن شكره وتقديره لمجلس الإدارة السابق برئاسة الدكتورة عبير بنت يوسف السلوم، مثنياً ما قدموه من جهود مخلصة وإنجازات أسهمت في تعزيز دور الجمعية العلمي والمهني مما يذكر أن الجمعية السعودية للمحاسبة تهدف إلى تنمية وتطوير الجوانب العلمية والبحثية في مجال المحاسبة وتعزيز التواصل المهني بين أعضائها، وتقديم المشورة المتخصصة، إضافة إلى رفع جودة التعليم في تخصص المحاسبة بما يتوافق مع المعايير الوطنية والعالمية



أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة للدورة الخامسة عشرة (2026 - 2028)

 <p>الدكتور ممدوح بن عبدالعزيز بن صالح آل فريان (نائب رئيس مجلس الإدارة)</p>	 <p>الدكتور عزام بن عبدالله السحيباني (رئيس مجلس الإدارة)</p>					
 <p>الدكتورة نهي بنت عبدالعزيز العيسى (عضو)</p>	 <p>الدكتورة نوال بنت عبدالله آل إبراهيم (عضو)</p>	 <p>الدكتورة مناهل بنت عبدالرحمن اليحيى (عضو)</p>	 <p>الدكتورة بشرى بنت أحمد العنقري (عضو)</p>	 <p>الأستاذ الدكتور سالم بن سعيد باعجاجة (عضو)</p>	 <p>الأستاذ فواز بن قاعد العنزي (أمين المحاسبة)</p>	 <p>الدكتور فريد بن صالح الصالحي (أمين المال)</p>

مشاركة الجمعية في اللقاء المحاسبي السنوي بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن



شاركت الجمعية السعودية للمحاسبة في اللقاء السنوي المحاسبي الذي نظمه قسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بالتعاون مع الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، تحت عنوان "الشهادات المهنية" وجاءت مشاركة الجمعية ضمن جهودها الرامية الى تعزيز الوعي بأهمية الشهادات المهنية في تطوير المسار الوظيفي لطلبة وطالبات المحاسبة، ودعم التكامل بين الجانب الأكاديمي والمهني، بما يسهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل

وشهد اللقاء حضوراً أكاديمياً ومهنياً لافتاً، حيث ناقش المتحدثون أهمية الشهادات المهنية المتخصصة في رفع كفاءة المحاسب والمراجع، وتعزيز تنافسيته في سوق العمل، الى جانب استعراض أبرز المسارات المهنية المعتمدة، ومتطلبات الحصول عليها، وآفاقها المستقبلية على المستويين المحلي والدولي.

وأكد ممثلو الجمعية خلال مشاركتهم ان الشهادات المهنية تمثل ركيزة أساسية في بناء الكفاءات المحاسبية، وتسهم في ترسيخ مفاهيم الجودة والالتزام بالمعايير المهنية، بما يعزز موثوقية التقارير المالية ويدعم بيئة الأعمال

ويأتي هذا اللقاء في إطار تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والجهات المهنية، وفتح قنوات المباشر مع الطلبة المهتمين، بما يسهم في تمكينهم من التخطيط المبكر لمساراتهم المهنية ورفع جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل بكفاءة واقتدار

أخبار مهنية



إنجاز سعودي تاريخي في مجال المراجعة الداخلية والحوكمة

في إنجاز دولي جديد يعكس الحضور المتنامي للمملكة العربية السعودية في المحافل المهنية العالمية، أعلن مجلس إدارة المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA) خلال اجتماعه الأول لعام 2026م، المنعقد في مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا، فوز المملكة برئاسة مجلس إدارة المعهد للدورة 2027-2028، ممثلة بمعالي الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري، رئيس الديوان العام للمحاسبة ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين.

ويُعد هذا الفوز محطة تاريخية للمهنة على المستويين الآسيوي والعربي، حيث تسجل المملكة أول رئاستها لمجلس إدارة المعهد منذ تأسيسه عام 1941م، كما يُعد الدكتور العنقري أول شخصية آسيوية وعربية تتولى هذا المنصب، في تجسيد واضح لما حققته المملكة من مكانة مهنية رفيعة وثقة دولية بكفاءاتها القيادية في مجال المراجعة والحوكمة، وأكدت الهيئة ان هذا الإنجاز يعكس انتقال المملكة الى موقع القيادة والتأثير في توجية مهنة المراجعة الداخلية عالمياً، ومشاركتها الفاعلة في صياغة السياسات المهنية وصناعة القرار داخل أكبر منظمة دولية متخصصة في هذا القطاع، بما يعزز من حضورها في المنظومة المهنية الدولية

ويأتي هذا التتويج امتداداً للدعم الكبير الذي توليه القيادة الرشيدة لقطاع الحوكمة والشفافية، وانسجاماً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تركز على رفع كفاءة الأجهزة الرقابية، وتعزيز النزاهة والمساءلة، وتمكين الكفاءات الوطنية من تقلد المناصب القيادية في المنظمات الدولية، بما يسهم في ترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي للتميز المهني والمؤسسي من جانبها، تقدمت الجمعية السعودية للمحاسبة بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى معالي الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري بمناسبة فوزه برئاسة مجلس إدارة المعهد الدولي للمراجعين الداخليين للفترة 2027-2028، ممتنيةً له دوام التوفيق والسداد في تمثيل المملكة وقيادة دفة العمل المهني الدولي نحو مزيد من التطوير والابتكار



**فوز مرشحة الهيئة السعودية للمراجعين
والمحاسبين الأستاذة لمياء بنت سلطان الرشيد
بعضوية مجموعة تطوير منظمات المحاسبة
المهنية والاستشارات، التابعة لـ الاتحاد الدولي
للمحاسبين (IFAC)**



في خطوة تعكس تنامي الحضور السعودي في المنظمات المهنية الدولية، أعلنت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين عن اختيار الاتحاد الدولي للمحاسبين للأستاذة لمياء بنت سلطان الرشيد عضواً في مجموعة تطوير منظمات المحاسبة المهنية والاستشارات، التابعة لـ الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

ويأتي هذا الاختيار امتداداً لجهود الهيئة في تعزيز تمثيل المملكة على الساحة المهنية العالمية، وتمكين الكفاءات الوطنية من الإسهام في صناعة مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، إلى جانب دعم مسارات تمكين المرأة وتعزيز حضورها في المواقع القيادية والمهنية على المستويين الإقليمي والدولي

وأوضح الاتحاد الدولي للمحاسبين أن مجموعة تطوير منظمات المحاسبة المهنية والاستشارات تضطلع بدور محوري في خدمة المصلحة العامة عالمياً، تقديم رؤى عملية واستشارية تسهم في رفع جاهزية المهنة لمتطلبات المستقبل، وتعزيز موثوقيتها وترسيخ دورها في خدمة المصلحة العامة عالمياً، من خلال تطوير الأطر المهنية وتبادل أفضل الممارسات بين المنظمات الأعضاء

وتحمل الأستاذة لمياء الرشيد زمالة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، كما تشغل عضوية لجنة الاختبارات بالهيئة حيث أسهمت في تطوير منظومة الاختبارات المهنية ورفع جودة مخرجاتها، بما يتواءم مع تطورات المهنة ومتطلبات التطوير المستمر، ويعزز من كفاءة الكوادر الوطنية في قطاع المحاسبة والمراجعة، ويجسد هذا التمثيل الدولي استمرار بروز الكفاءات السعودية في المنصات المهنية العالمية، ويعكس في دعم تطور مهنة المحاسبة والمراجعة والمشاركة في صياغة الأدوات والإرشادات المهنية المؤثرة دولياً، كما يعزز حضور المرأة السعودية في المحافل المهنية الدولية، ويؤكد مكانتها شريكاً فاعلاً في قيادة التطوير المهني على مستوى العالم

SOCPA
2026
2030

هيئة المراجعين والمحاسبين تطلق استراتيجيتها الجديدة

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تطلق استراتيجيتها الجديدة (2026-2030)

في خطوة استراتيجية تعكس توجهات المملكة نحو تطوير القطاعات المهنية وتعزيز تنافسيتها عالميًا، اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين برئاسة معالي الدكتور ماجد القصبي، الاستراتيجية الجديدة للهيئة للفترة 2026-2030، والتي تستهدف قيادة تحول مهني شامل يعزز جاذبية مهنة المحاسبة والمراجعة ويرسخ ريادة القطاع المحاسبي السعودي إقليميًا ودوليًا، بما يدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030.

إطار استراتيجي متكامل

في خطوة استراتيجية تعكس توجهات المملكة نحو تطوير القطاعات المهنية وتعزيز تنافسيتها عالميًا، اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين برئاسة معالي الدكتور ماجد القصبي، الاستراتيجية الجديدة للهيئة للفترة 2026-2030، والتي تستهدف قيادة تحول مهني شامل يعزز جاذبية مهنة المحاسبة والمراجعة ويرسخ ريادة القطاع المحاسبي السعودي إقليميًا ودوليًا، بما يدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030.

جودة الممارسة وتعزيز الامتثال

وتركز الاستراتيجية على تعزيز الالتزام بالمعايير المهنية ورفع مستوى الامتثال، باعتبارهما الركيزة الأساسية لضمان جودة التقارير المالية وحماية الاقتصاد الوطني. كما تسعى إلى تحسين تجربة المستفيدين من خدمات الهيئة ورفع جاذبية المهنة لاستقطاب الكفاءات الوطنية الشابة، بما يعزز استدامة القطاع ونموه.

تمكين مؤسسي وتحول رقمي

وتقود الاستراتيجية مسار بناء الممكّنات المؤسسية من خلال تطوير القدرات الداخلية، وتعزيز التحول الرقمي، ورفع كفاءة الموارد البشرية، لتمكين الهيئة من أداء أدوارها التنظيمية والمهنية بكفاءة أعلى، وضمان استدامة الأداء المؤسسي وفق أفضل الممارسات العالمية.

حضور عالمي مؤثر

وعلى الصعيد الدولي، تستهدف الاستراتيجية تعزيز حضور القطاع المحاسبي السعودي في المنظمات المهنية العالمية، وتوسيع نطاق المشاركة في تطوير المعايير والسياسات المهنية، بما يرسخ مكانة المملكة كمرجعية مهنية فاعلة ويعكس نضج تجربتها في تنظيم وتطوير المهنة.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور أحمد المغامس أن اعتماد الاستراتيجية يمثل نقطة تحول في مسيرة تطوير المهنة، مشيرًا إلى أنها ستقود جودة الممارسة المهنية وتعزز الثقة في المخرجات، من خلال ربط تطبيق المعايير بالامتثال ضمن منهجية واضحة تقيس الأثر وتضمن الاستدامة.

وأوضح أن الاستراتيجية تركز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: تحقيق التميز المهني عبر تطوير منظومة متكاملة تضمن جودة الممارسات وتلبي احتياجات المستفيدين، وتعزيز مكانة القطاع المحاسبي السعودي كشريك فاعل ومؤثر في تطوير المهنة عالميًا، إضافة إلى تحقيق التميز المؤسسي للهيئة لضمان كفاءة وفعالية تنفيذ مستهدفاتها.

واختتم المغامس تصريحه بالتأكيد على أن الهيئة سخرت جهودها خلال الفترة الماضية لإعداد استراتيجية تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في القطاعين المحاسبي والمالي، وترفع مستوى الثقة في التقارير والقوائم المالية، ليواصل القطاع المحاسبي السعودي ريادته الإقليمية والعالمية ويغدو نموذجًا ملهمًا في التحول المهني والممارسات المتقدمة.

المقالات

الشهادات المهنية ركيزة لتطوير مهنة المحاسبة

حوار العدد مع الدكتور مصعب الجعيد - المدير التنفيذي للعضوية والتأهيل المهني في الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين



د.مصعب الجعيد
المدير التنفيذي للعضوية والتأهيل المهني

في عالم الأعمال الحديث، لم تعد الشهادة الجامعية وحدها كافية لصناعة محاسب قادر على مواكبة التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال والأنظمة المالية، بل أصبحت الشهادات المهنية معياراً رئيساً لقياس الكفاءة المهنية والقدرة على تطبيق أفضل الممارسات في التقارير المالية والمراجعة والحوكمة. ومع تسارع وتيرة التطور الاقتصادي في المملكة، يزداد الطلب على الكفاءات المحاسبية المؤهلة التي تجمع بين المعرفة الأكاديمية والخبرة المهنية المعتمدة.

وفي هذا السياق، تقود الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين جهود تطوير المهنة من خلال منظومة متكاملة من الشهادات المهنية وبرامج التأهيل التي تهدف إلى رفع جودة الممارسة المهنية وتعزيز الثقة في المعلومات المالية. وتعكس المؤشرات الصادرة عن الهيئة هذا التوجه؛ إذ شهدت اختبارات الشهادات المهنية إقبالاً متزايداً، حيث تجاوز عدد المتقدمين لها تسع آلاف متقدم خلال النصف الأول من عام 2025، تصدّرها الزمالة الذي يعد أحد أهم المسارات المهنية للمحاسبين في المملكة.

كما تظهر البيانات أن عدد الحاصلين على الشهادات المهنية التي تقدمها الهيئة بلغ أكثر من 5,400 محاسب ومحاسبة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تنامي الوعي بأهمية التأهيل المهني ودوره في دعم جودة التقارير المالية وتعزيز كفاءة الكوادر الوطنية في القطاعين العام والخاص.

وفي ظل هذا الحراك المهني المتنامي، تفتح مجلة المحاسبة هذا الملف في حوار خاص مع الدكتور مصعب الجعيد، للحديث عن واقع الشهادات المهنية في المملكة، وأبرز التحديات والفرص أمام المحاسبين، وجهود الهيئة في تطوير برامج التأهيل المهني بما يواكب التحولات الاقتصادية والتقنية ومتطلبات المهنة محلياً ودولياً.

بدايةً، كيف تنظرون إلى دور الشهادات المهنية في تطوير مهنة المحاسبة في المملكة؟

ننظر إلى الشهادات المهنية باعتبارها أحد المحركات الأساسية لتطوير مهنة المحاسبة في المملكة، حيث تسهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية وتوحيد الممارسات وفق المعايير المعتمدة، بما يعزز جودة الأداء في القطاعين العام والخاص.

وانطلاقاً من ذلك، تمثل هذه الشهادات أداة مهمة في بناء قاعدة من الكفاءات الوطنية المؤهلة، ودعم تطور المهنة بما يتماشى مع مستهدفات التنمية الاقتصادية، إلى جانب دورها في تعزيز موثوقية التقارير المالية ورفع مستوى الثقة في المهنة.

ما أهمية حصول المحاسب على شهادة مهنية في ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال والحوكمة المالية؟

في ظل ما تشهده بيئة الأعمال من تحولات متسارعة، سواء على مستوى التقنية أو المتطلبات التنظيمية أو ممارسات الحوكمة، لم يعد دور المحاسب مقتصرًا على الجوانب التقليدية، وإنما أصبح عنصرًا محوريًا في دعم اتخاذ القرار وتعزيز الاستدامة المؤسسية. ومن هذا المنطلق، تمثل الشهادات المهنية أحد أهم مميزات تطوير الكفاءة المهنية، حيث تسهم في بناء قاعدة معرفية متقدمة، وتعزز من المهارات التطبيقية والتحليلية التي يحتاجها المحاسب لمواكبة هذه التغيرات. ونحن في الهيئة نرى أن الشهادات المهنية تمثل استثمارًا في رأس المال البشري، وتسهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة قادرة على المنافسة، والمساهمة في دعم القرارات الاقتصادية وتحقيق قيمة مستدامة للاقتصاد.

كيف تسهم الشهادات المهنية في رفع جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة؟

ترتبط جودة التقارير المالية بشكل مباشر بكفاءة الممارس المهني، حيث تسهم الشهادات المهنية في تعزيز قدرة المحاسبين على تطبيق المعايير المهنية وإعداد تقارير تتسم بالدقة والوضوح والاتساق. كما تدعم هذه الشهادات الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، مثل النزاهة والموضوعية، بما يحد من الأخطاء والتحيز في عرض المعلومات المالية. ونتيجة لذلك، تصبح التقارير المالية أكثر موثوقية وقابلية للاعتماد، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المحاسبية ويدعم قدرتهم على اتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة.

برامج التأهيل المهني

ما أبرز المزايا التي تقدمها شهادة الزمالة الصادرة عن الهيئة للمحاسبين والمراجعين؟

تُعَدُّ شهادة الزمالة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين من الشهادات المرموقة ذات الاعتراف المحلي والدولي، إذ تمثل معيارًا وطنيًا متقدمًا للكفاءة المهنية. ومن أبرز مزاياها أنها تتيح لحاملها إمكانية الحصول على ترخيص مزاول مهنة المحاسبة والمراجعة داخل المملكة بعد استيفاء المتطلبات النظامية. كما تمنح هذه الزمالة حاملها ميزة تنافسية قوية في سوق العمل، مع فرص أعلى لتحقيق دخل مالي أفضل وتولي مناصب قيادية. إضافةً إلى ذلك، توفر الشهادة إعفاءات من بعض اختبارات الشهادات المهنية الدولية مثل ACCA البريطانية وCIMA وشهادة جمعية المحاسبين المراجعين الإماراتية، مما يعزز من فرص التوسع المهني لحاملها على المستوى العالمي.

كيف تعمل الهيئة على تطوير برامج التأهيل المهني ومحتوى الاختبارات بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المهنية؟

نعمل في الهيئة على تطوير برامج التأهيل المهني انطلاقًا من رؤية تستهدف الارتقاء بمهنة المحاسبة وتعزيز موثوقيتها ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال بناء منظومة تأهيل مهني تركز على الجودة والاستدامة. وفي هذا الإطار، نحرص على أن تكون برامجنا ومحتوى الاختبارات متوائمة مع المعايير المهنية الدولية وأفضل الممارسات العالمية، مع مراعاة احتياجات البيئة المحلية، بما يضمن إعداد كوادر مهنية قادرة على المنافسة محليًا ودوليًا. كما نركز على تطوير محتوى يعكس الدور المتقدم للمحاسب في خلق القيمة وحمايتها وتعزيز الشفافية والحوكمة، من خلال قياس المهارات التطبيقية والتحليلية التي تتطلبها بيئة الأعمال الحديثة. ونعمل بشكل مستمر على تحديث أدوات التقييم والاستفادة من الخبرات المهنية والتجارب الدولية، بما يعزز جودة المخرجات ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل. وتؤكد هذه الجهود التزام الهيئة بدورها في تطوير رأس المال البشري وتعزيز الثقة في مهنة المحاسبة، بما يدعم مستهدفات التنمية الاقتصادية.

ما أبرز التطورات التي شهدتها برامج التأهيل المهني في الهيئة خلال السنوات الأخيرة؟

شهدت برامج التأهيل المهني في الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تطورات نوعية خلال السنوات الأخيرة، استهدفت رفع جودة المخرجات المهنية وتعزيز مواءمتها مع متطلبات سوق العمل محليًا ودوليًا. حيث تم تطوير المخطط الاسترشادي لاختبار الزمالة (Blueprint) لتوضيح نطاق الاختبار والمهارات المستهدفة، إلى جانب إتاحة الاختبار باللغة الإنجليزية دعمًا للتوجه الدولي. كما توسعت الهيئة في تقديم الاختبارات المهنية في عدة مدن داخل المملكة، مع تقديم أربع دورات سنويًا، بما يمنح المتقدمين مرونة أكبر. وعلى صعيد دعم المتقدمين، تم نشر أسئلة محاكية لاختبار الزمالة بالإضافة آلة اختبار إحصائي ضريبة القيمة المضافة واختبار فني محاسبة، كما أطلقت الهيئة مبادرات نوعية مثل برنامج "جاهزية" لتأهيل المحاسبين لسوق العمل، إلى جانب تعزيز دعم الشهادات المهنية بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، بما يساهم في تخفيف التكاليف وتحفيز الكفاءات الوطنية. كما شملت التطورات استحداث شهادات واختبارات مهنية جديدة، مثل اختبار فاحص الاحتيال المالي، واختبار معايير المحاسبة في القطاع العام، بما يعكس التوسع في تغطية مجالات مهنية حديثة ومتخصصة. وتؤكد هذه التطورات التزام الهيئة بتطوير منظومة تأهيل مهني متكاملة ومستدامة، تساهم في إعداد كفاءات وطنية مؤهلة وقادرة على المنافسة في بيئة الأعمال المتغيرة.

التحديات والاستعداد للشهادات المهنية

ما أبرز التحديات التي يواجهها المحاسبون الراغبون في الحصول على الشهادات المهنية؟

الحصول على الشهادات المهنية في المحاسبة يتطلب التزامًا عاليًا وجهدًا مستمرًا، حيث يواجه المتقدمون عددًا من التحديات، من أبرزها كثافة المحتوى العلمي وتنوعه، مما يستلزم استيعابًا دقيقًا للمعايير المهنية والتطبيقات العملية، وليس الاكتفاء بالفهم النظري.

كما يُعد التوفيق بين متطلبات العمل والاستعداد للاختبارات من أكثر التحديات شيوعًا، خاصة في ظل طبيعة العمل المحاسبي التي تتسم بالضغط والمواسم المكثفة. ويضاف إلى ذلك الحاجة إلى تطوير مهارات تحليلية ومهنية متقدمة، نظرًا لأن طبيعة الاختبارات المهنية تركز بشكل متزايد على الفهم والتطبيق واتخاذ القرار.

ومن الجوانب التي برزت مؤخرًا أيضًا تسارع التغييرات في البيئة التنظيمية والمعايير المهنية، ما يتطلب من المتقدمين مواكبة مستمرة للتحديثات، إلى جانب التحديات المرتبطة بالجانب النفسي والتحفيز الذاتي خلال رحلة التأهيل.

ما النصائح التي تقدمونها للطلاب والخريجين الجدد للاستعداد لاجتياز الاختبارات المهنية؟

ينبغي على المتقدم للاختبارات المهنية أولًا تحديد أهدافه من الحصول على الشهادات المهنية لتحديد الشهادة المهنية المناسبة للبدء بها، ومن ثم إعداد خطة دراسية واضحة ومبكرة، تشمل تنظيم الوقت والإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية، مع التدريب على أسئلة مماثلة لبيئة الاختبار.

كما يُعد تقييم مستوى التقدم بشكل مستمر، وفهم متطلبات الاختبار، والاستعداد الجيد لإدارة الوقت، إلى جانب الالتزام والاستمرارية في المذاكرة، من العوامل الأساسية لرفع فرص النجاح.

ما الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات والمؤسسات التعليمية لدعم الطلبة في الحصول على الشهادات المهنية؟

تلعب الجامعات والمؤسسات التعليمية دورًا أساسيًا في دعم الطلبة للحصول على الشهادات المهنية، من خلال مواءمة مناهجها مع متطلبات سوق العمل والمعايير المهنية، وتبني أطر تعليمية حديثة في المحاسبة تساهم في بناء المعارف والمهارات التطبيقية والتحليلية اللازمة، بما يعزز جاهزية الطلبة للاختبارات المهنية ويقلص الفجوة بين الجانب الأكاديمي والممارسة العملية. وترى الهيئة أن مخرجات التعليم هي مدخلات المهنة ولذلك، كما كانت المخرجات قوية ساهم ذلك في تطور مهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة.

وفي هذا الإطار، يبرز دور الجهات المهنية، مثل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، كشريك رئيس في هذا المسار، من خلال توفير مواد إرشادية ومحتوى معرفي يدعم فهم المسارات المهنية ومتطلبات الشهادات. وفي هذا السياق، أشير إلى الدعم الذي تقدمه الهيئة للمؤسسات التعليمية في تطوير مناهجها التعليمية حيث أطلقت الهيئة مقترح سوكتا التعليمي (SOCPA Curriculum) والذي يشتمل على توصيف لمنهج بكالوريوس متكامل ومتوافق مع متطلبات سوق العمل وتطلعات أصحاب المصلحة. وكذلك تقوم الهيئة بزيارات دورية ميدانية للجامعات لتعريف الطلاب والطالبات بالشهادات المهنية وأهميتها في سوق العمل.

كما تتيح الهيئة عضوية الطالب التي تمنح مزايا متعددة، تشمل تخفيضات على البرامج التدريبية والتأهيلية، وإمكانية حضور الندوات والمؤتمرات، والحصول على الإصدارات العلمية، إلى جانب بناء شبكة علاقات مهنية مبكرة تدعم التطور الوظيفي.

مستقبل مهنة المحاسبة

كيف ترون مستقبل مهنة المحاسبة في المملكة في ظل التحول الرقمي والتطورات التقنية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات؟

مستقبل مهنة المحاسبة في المملكة واعد في ظل التحول الرقمي المتسارع، خاصة مع توجهات رؤية المملكة 2030 التي تعزز الشفافية وتشجع تبنيا لتقنيات الحديثة. حيث لم يعد دور المحاسب مقتصرًا على تسجيل العمليات وإعداد التقارير، وإنما يمتد إلى تحليل البيانات ودعم اتخاذ القرار. كما أن التطورات في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات تسهم في أتمتة العديد من الأعمال الروتينية، مما يتيح للمحاسب التركيز على مهام ذات قيمة أعلى، مثل التفسير المالي، والاستشارات، وإدارة المخاطر. وفي المقابل، يتطلب ذلك تطوير المهارات التقنية والتحليلية، إلى جانب مهارات التفكير المهني. وفي هذا السياق، تبرز في المملكة فرص واعدة لظهور جيل من المحاسبين يجمع بين المعرفة المحاسبية والقدرات الرقمية، بدعم من الجهات التنظيمية وتطور البيئة المهنية. ومن المتوقع أن تتطور المهنة لتصبح أكثر تأثيرًا في دعم القرارات الاقتصادية وتعزيز كفاءة الأداء المالي.

كلمة أخيرة ما الرسالة التي تودون توجيهها للشباب الراغبين في بناء مسيرة مهنية ناجحة في مجال المحاسبة؟

رسالتي لكل شاب وشابة يطمحون لبناء مسيرة مهنية في مجال المحاسبة هي: هذا المجال ليس مجرد أرقام وتقارير، بل هو ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد واتخاذ القرار. إذا التزمتم بالتعلم المستمر، وحرصتم على تطوير مهاراتكم المهنية والتقنية، فستجدون أمامكم فرصًا واسعة للنمو والتأثير. ابدؤوا بتأسيس قاعدة علمية قوية، ولا تترددوا في السعي للحصول على الشهادات المهنية، فهي تفتح لكم آفاقًا أكبر وتمنحكم ميزة تنافسية حقيقية. كما أن الالتزام بالقيم المهنية مثل النزاهة والدقة والشفافية هو ما يصنع الفارق ويكسبكم الثقة على المدى الطويل. تذكروا أن النجاح في هذا المجال يحتاج إلى صبر واجتهاد، لكنه في المقابل يمنحكم مسارًا مهنيًا مستقرًا وفرصًا قيادية متميزة. استثمروا في أنفسكم، وكونوا جزءًا من جيل يسهم في تطوير مهنة المحاسبة ودعم الاقتصاد الوطني.

ما أبرز المبادرات المستقبلية التي تعمل عليها الهيئة لتعزيز التأهيل المهني للمحاسبين في المملكة؟

تعمل الهيئة على مجموعة من المبادرات المستقبلية ومن أبرزها مشروع استحداث شهادات مهنية جديدة مبنية على احتياجات سوق العمل، بما يضمن تزويد المحاسبين بمهارات نوعية وتخصصية تدعم تنافسيتهم. كما تعمل الهيئة على تطوير منظومة التدريب الإلكترونية لتكون أكثر مرونة وتفاعلية، بما يتيح للمتدربين الوصول إلى محتوى تدريبي عالي الجودة في أي وقت ومن أي مكان. وفي إطار تعزيز التعلم المستمر، يجري العمل على تطوير برنامج التعليم المهني المستمر ليواكب أفضل الممارسات العالمية، ويضمن استدامة تطوير المهارات والمعرفة لأعضاء الهيئة. كذلك تسعى الهيئة إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة أعمالها التشغيلية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للأعضاء، بما يحقق تجربة مهنية أكثر تطورًا وفعالية. وتؤكد الهيئة من خلال هذه المبادرات التزامها بدعم مسيرة الشباب وتمكينهم من بناء مستقبل مهني واعد في قطاع المحاسبة.

حوكمة الإدارة الضريبية: مدخل لتعزيز كفاءة التحصيل وتحقيق الاستدامة المالية



د. محمد حسن محمد عبد الجليل
أستاذ المحاسبة المساعد بكلية الأعمال
- جامعة الملك خالد
mabdelgalil@kku.edu.sa

تعد الحوكمة في العصر الحديث أحد أهم ركائز الإدارة الرشيدة في مؤسسات الدولة، إذ أصبحت المعيار الأبرز لقياس كفاءة الأداء وشفافية التعامل مع الموارد العامة. في المملكة العربية السعودية جاء الاهتمام بالحوكمة الضريبية استجابةً للتحويلات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها البلاد في إطار رؤية المملكة 2030، والتي تستهدف تنويع مصادر الدخل وتحسين كفاءة إدارة المال العام. ولم تعد الإدارة الضريبية مجرد جهاز للتحصيل، بل أصبحت شريكاً استراتيجياً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبني أنظمة حوكمة متكاملة تضمن الشفافية والمساءلة والكفاءة في جميع مراحل العمل المالي والإداري.

لقد عرفت الإدارة الضريبية في مراحلها السابقة أساليب تقليدية في إدارة التحصيل تعتمد على المعاملات الورقية والاجتهادات الفردية، غير أن التطورات الاقتصادية وتنامي حجم المعاملات التجارية فرضا على الإدارة الضريبية أن تعيد بناء منظومتها على أسس مؤسسية حديثة. وهنا برزت الحوكمة بوصفها الإطار الذي يوحد بين الجوانب التنظيمية والرقابية والتقنية، لتصبح الأداة التي تمكن من ضبط الأداء وتحقيق الكفاءة والاستدامة. وتقوم فلسفة الحوكمة الضريبية على مبدأ أن الإدارة المالية الناجحة هي التي تجمع بين العدالة في التطبيق، والشفافية في الإفصاح، والمساءلة في الأداء، بحيث يشعر المكلف أن النظام الضريبي ليس أداة جباية، بل وسيلة لتنمية الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد شكّل إنشاء هيئة الزكاة والضريبة والجمارك خطوة جوهرية في هذا المسار، إذ نجحت الهيئة في توحيد الأنظمة والإجراءات، وتبني بنية رقمية متقدمة جعلت من الحوكمة واقعا مؤسسيا ملموسا. ومن أبرز إنجازاتها تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية (FATOORA)، الذي أحدث نقلة نوعية في آليات التحصيل والمراقبة المالية، ويمكن من تتبع العمليات التجارية بدقة وشفافية عاليتين.

ومع هذا التحول الرقمي، أصبحت البيانات المالية تعالج لحظيا، مما مكن الهيئة من تحليل الانشطة الاقتصادية وتقدير الإيرادات بدقة أكبر، وقلل في الوقت نفسه من فرص التهرب أو الأخطاء الناتجة عن المعالجات اليدوية. كما عززت الهيئة مفهوم المساءلة المؤسسية من خلال تطوير منظومة رقابية داخلية تعتمد على التحليل الإحصائي والذكاء الاصطناعي لمتابعة الأداء وضمان الالتزام بالأنظمة.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أُجريت دراسة ميدانية لقياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الإدارة الضريبية على زيادة الإيرادات في المملكة العربية السعودية. وشملت الدراسة عينة مكونة من خمسين موظفاً في إدارات التحصيل والمراجعة والرقابة المالية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة مبنية على مقياس ليكرت الخماسي لقياس أثر ثلاثة محاور رئيسية هي: الشفافية، المساءلة، والكفاءة التنظيمية. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى الإيرادات الضريبية، ما يعني أن الإدارة التي تعمل وفق نظم واضحة وشفافة تحقق تحصيلاً أعلى وأكثر استقراراً من غيرها.

كما كشفت النتائج أن تعزيز الشفافية في الإجراءات والإفصاح عن المعلومات المالية يزيد من مستوى الثقة لدى المكلفين، ويعزز التزامهم الطوعي، في حين أن غياب الوضوح يضعف الامتثال ويخلق فجوات في التحصيل. وأشارت استجابات أفراد العينة إلى أن تطبيق الحوكمة أدى إلى تحسين بيئة العمل وزيادة كفاءة فرق التحصيل، بينما أكد معظم المشاركين أن الفوترة الإلكترونية ساهمت بصورة مباشرة في الحد من التهرب الضريبي وتحسين جودة البيانات المحاسبية. كذلك أظهرت النتائج أن المساءلة الداخلية المنتظمة تقلل من الأخطاء والانحرافات، وتعزز ثقافة المسؤولية داخل الإدارة، وأن الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والتقنية تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وخفض التكاليف التشغيلية.

وتشير النتائج العامة للدراسة إلى أن التحول الرقمي ليس مجرد أداة تكنولوجية، بل هو ركيزة أساسية للحكومة المؤسسية يسهم في تحسين جودة القرارات المالية وتوفير مؤشرات دقيقة للاداء. كما أكدت أن الحوكمة الفعالة تنعكس بصورة مباشرة على زيادة الإيرادات الضريبية، لأنها تقلل من الهدر وتحد من الفساد الإداري، وتنشئ بيئة تنظيمية تمكن الموظف من أداء مهامه بثقة واستقلالية. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة مواءمة السياسات الضريبية مع مبادئ الحوكمة الدولية، وتوسيع نطاق التدريب المتخصص في مجالات المحاسبة الضريبية والرقابة الإلكترونية، وتطوير أنظمة المراقبة الداخلية بما يضمن سلامة الإجراءات ودقة التقارير المالية، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي بثقافة الالتزام الضريبي بوصفه أحد مظاهر المواطنة المالية المسؤولة.

إن التجربة السعودية في مجال الحوكمة الضريبية تعد نموذجا رائدا على المستويين الإقليمي والدولي، إذ استطاعت أن توازن بين متطلبات الكفاءة والتحول الرقمي من جهة، ومتطلبات العدالة والشفافية من جهة أخرى. فقد أصبحت الإدارة الضريبية في المملكة شريكا فاعلا في تحقيق الاستدامة المالية من خلال آليات رقابية دقيقة، وأنظمة رقمية متطورة، وسياسات مالية مرنة تتلاءم مع الديناميكيات الاقتصادية العالمية. كما أسهمت الحوكمة في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع المالي، وفي تعزيز جاذبية بيئة الاستثمار، وهو ما انعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي العام.

ومن ثم يمكن القول إن حوكمة الإدارة الضريبية ليست هدفا مؤقتا، بل خيار استراتيجي لبناء إدارة مالية مستدامة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتضمن العدالة في توزيع الأعباء، وترسخ مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع مستويات العمل المؤسسي. فالاستثمار في البنية المؤسسية والتقنية للإدارة الضريبية هو في جوهره استثمار في مستقبل الاقتصاد الوطني، إذ يؤدي إلى زيادة الإيرادات، وتحسين كفاءة الإنفاق، وبناء علاقة قائمة على الثقة والتعاون بين الدولة والمكلفين. ومع استمرار الجهود الوطنية في هذا الاتجاه، تترسخ مكانة المملكة كنموذج عربي رائد في تطبيق الحوكمة المالية، وكرافعة لتحقيق الاستدامة والإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتطلع إليه رؤية 2030.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أجريت دراسة ميدانية لقياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الإدارة الضريبية على زيادة الإيرادات في المملكة العربية السعودية. وشملت الدراسة عينة مكونة من خمسين موظفاً في إدارات التحصيل والمراجعة والرقابة المالية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة مبنية على مقياس ليكرت الخماسي لقياس أثر ثلاثة محاور رئيسية هي: الشفافية، المساءلة، والكفاءة التنظيمية. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى الإيرادات الضريبية، ما يعني أن الإدارة التي تعمل وفق نظم واضحة وشفافة تحقق تحصيلاً أعلى وأكثر استقراراً من غيرها.

كما كشفت النتائج أن تعزيز الشفافية في الإجراءات والإفصاح عن المعلومات المالية يزيد من مستوى الثقة لدى المكلفين، ويعزز التزامهم الطوعي، في حين أن غياب الوضوح يضعف الامتثال ويخلق فجوات في التحصيل. وأشارت استجابات أفراد العينة إلى أن تطبيق الحوكمة أدى إلى تحسين بيئة العمل وزيادة كفاءة فرق التحصيل، بينما أكد معظم المشاركين أن الفوترة الإلكترونية ساهمت بصورة مباشرة في الحد من التهرب الضريبي وتحسين جودة البيانات المحاسبية. كذلك أظهرت النتائج أن المساءلة الداخلية المنتظمة تقلل من الأخطاء والانحرافات، وتعزز ثقافة المسؤولية داخل الإدارة، وأن الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والتقنية تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وخفض التكاليف التشغيلية.

وتشير النتائج العامة للدراسة إلى أن التحول الرقمي ليس مجرد أداة تكنولوجية، بل هو ركيزة أساسية للحوكمة المؤسسية يساهم في تحسين جودة القرارات المالية وتوفير مؤشرات دقيقة للأداء. كما أكدت أن الحوكمة الفعالة تنعكس بصورة مباشرة على زيادة الإيرادات الضريبية، لأنها تقلل من الهدر وتحد من الفساد الإداري، وتنشئ بيئة تنظيمية تمكن الموظف من أداء مهامه بثقة واستقلالية. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة مواءمة السياسات الضريبية مع مبادئ الحوكمة الدولية، وتوسيع نطاق التدريب المتخصص في مجالات المحاسبة الضريبية والرقابة الإلكترونية، وتطوير أنظمة المراقبة الداخلية بما يضمن سلامة الإجراءات ودقة التقارير المالية، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي بثقافة الالتزام الضريبي بوصفه أحد مظاهر المواطنة المالية المسؤولة.

إن التجربة السعودية في مجال الحوكمة الضريبية تعد نموذجاً رائداً على المستويين الإقليمي والدولي، إذ استطاعت أن توازن بين متطلبات الكفاءة والتحول الرقمي من جهة، ومتطلبات العدالة والشفافية من جهة أخرى. فقد أصبحت الإدارة الضريبية في المملكة شريكاً فاعلاً في تحقيق الاستدامة المالية من خلال آليات رقابية دقيقة، وأنظمة رقمية متطورة، وسياسات مالية مرنة تتلاءم مع الديناميكيات الاقتصادية العالمية. كما أسهمت الحوكمة في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع المالي، وفي تعزيز جاذبية بيئة الاستثمار، وهو ما انعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي العام.

ومن ثم يمكن القول إن حوكمة الإدارة الضريبية ليست هدفاً مؤقتاً، بل خيار استراتيجي لبناء إدارة مالية مستدامة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتضمن العدالة في توزيع الأعباء، وترسخ مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع مستويات العمل المؤسسي. فالاستثمار في البنية المؤسسية والتقنية للإدارة الضريبية هو في جوهره استثمار في مستقبل الاقتصاد الوطني، إذ يؤدي إلى زيادة الإيرادات، وتحسين كفاءة الإنفاق، وبناء علاقة قائمة على الثقة والتعاون بين الدولة والمكلفين. ومع استمرار الجهود الوطنية في هذا الاتجاه، تترسخ مكانة المملكة كنموذج عربي رائد في تطبيق الحوكمة المالية، وكرافعة لتحقيق الاستدامة والإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتطلع إليه رؤية 2030.

المراجع العربية

الزهراني، محمد. (2021). حوكمة الإدارة المالية في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة، 140-115، 35(2). السلمي، عبد الرحمن. (2022). أثر التحول الرقمي في تطوير الإدارة الضريبية في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 103-87، 14(1). العتيبي، فهد. (2020). الشفافية والمساءلة في الأجهزة الحكومية ودورها في مكافحة الفساد المالي. مجلة الإدارة العامة، 235-211، 60(3). هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2023). التقرير السنوي للأداء المالي والإداري. الرياض: هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

المراجع الأجنبية

Bird, R., & Zolt, E. (2008). Tax Policy in Emerging Economies. IMF Publications. Fjeldstad, O., & Moore, M. (2009). Taxation and State-Building in Developing Countries. Cambridge University Press. OECD. (2021). Tax Administration 2021: Comparative Information on OECD and Other Economies. Paris: OECD Publishing. IMF. (2015). Good Governance in Tax Administration. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

المراجعة الداخلية: من "حراسة" الإجراءات إلى "هندسة" القيمة



أ. بدر بن عدنان الشيبة
مختص بالحوكمة والمراجعة الداخلية
balsheha@gmail.com

لطالما نظر إلى مهنة المراجعة الداخلية عبر العقود الماضية من زاوية ضيقة، زاوية محصورة في إطار "نظرية الوكالة" كأداة رقابية تهدف لتقليل فجوة المعلومات بين الملاك والإدارة التنفيذية والمخاطر المحيطة حولها، وضمان سلامة السجلات المالية وغيرها من أمور الالتزام. إلا أن تعقيدات بيئة الأعمال اليوم وتسارع المتغيرات الاقتصادية والتقنية فرضت تحولا فلسفيا ومهنيا عميقا نحو "نظرية أصحاب المصلحة". وفي هذا السياق الجديد، لم يعد المراجع الداخلي مجرد حارس للأصول أو مدقق للإجراءات، بل أصبح مطالبا بلعب دور محوري في "هندسة القيمة" والحفاظ على استدامتها، وهو ما يعيدنا إلى جوهر الفلسفة التي ارساها لاري سوير (Larry) حين وصف المراجع الناجح بأنه ذلك الذي يترك كل مكان يزوره أفضل مما وجي tre هذا التحول الجوهرى يجد تربة خصبة في المملكة العربية السعودية اليوم، حيث لا يمكن فصل تطور المهنة عن سياق التحولات الوطنية الكبرى. إن الانتقال من مفهوم "الرقابة اللاحقة" إلى "الشراكة الاستراتيجية" يتطلب من مديري المراجعة الداخلية إعادة تشكيل ذهنية العمل بالكامل. غلم تعد القيمة المضافة تتأتى من مجرد رصد الأخطاء وتصيد الملاحظات، بل من القدرة على استشراف المخاطر قبل وقوعها، وتقديم رؤى تحليلية تدعم صنع القرار في توجيه دفة المنظمة نحو اهدافها الاستراتيجية بامان وكفاءة. وبالنظر إلى الحراك المهني الأخير في الرياض، وما طرح في المؤتمر السنوي تحت شعار "فصل جديد"، نلمس بوضوح ان المهنة في المملكة تتجه نحو نضج تقني ومعرفي متسارع. وفي رأيي ان ابرز ما يواجه المراجع الداخلي اليوم هو تحدي الموازنة بين "الأصالة البشرية" و"كفاءة التقنية".

نمع دخول أدوات الذكاء الاصطناعي إلى صلب العمليات الرقابية، أصبح بإمكان الآلة تولي مهام الفحص الروتيني وتحليل البيانات الضخمة، مما يحزر العقل البشري للمراجع للتركيز على ما هو اهم: التفكير النقدي، والحكم المهني، وفهم السياقات المعقدة للمخاطر الناشئة.

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه قادة المراجعة الداخلية اليوم ليس تقنيا فحسب، بل هو تحد قيادي بامتياز. فبناء على المبادئ الحديثة للقيادة المهنية، تبرز الحاجة الملحة لامتلاك "ذكاء عاطفي" ومهارات تأثير عالية. فالمراجع الاستراتيجي لا يكتفي بإعداد تقارير فنية جافة، بل يمتلك القدرة على ترجمة لغة المخاطر والرقابة إلى لغة الأعمال التي يفهمها مجلس الإدارة، مقدما حلولا عملية تعزز من الكفاءة التشغيلية، ومستخدما مهارات الإقناع لبناء ثقافة رقابية ذاتية داخل المنظمة بدلا من فرضها كسلطة خارجية.

وباعتقادي أن المستقبل المهني للمراجعة الداخلية في بيئتنا المحلية واعد ومليء بالفرص، شريطة أن نعي أن أدواتنا السابقة لن تصنع نجاحات المستقبل. فالمراجع الداخلي الذي تحتاجه منظماتنا اليوم هو ذلك "المستشار الموثوق" الذي يجمع بين الفهم العميق لاستراتيجية المنظمة ورؤية المملكة 2030، وبين القدرة على تطويع التقنية لخدمة أهداف الحوكمة، ليصبح بحق شريكا لا غنى عنه في رحلة النجاح المؤسسي، وليس مجرد محطة رقابية واجبة العبور.

الاستخدامات الإدارية للشبكات العصبية الاصطناعية



د. أحمد زكريا زكي عصيمي
أستاذ المحاسبة المشارك
بجامعة الملك سعود
aahmedzzo@hotmail.com

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بالشبكات العصبية الاصطناعية لحل العديد من المشكلات المعقدة، ويرجع ذلك إلى الإمكانيات الهائلة التي توفرها هذه الشبكات مقارنة بالأساليب الأخرى المستخدمة. فالشبكات العصبية الاصطناعية بإمكانها التعامل مع المشكلات المعقدة وغير المرتبة، وبإمكانها تمثيل العلاقات غير الخطية بصورة أكثر كفاءة. ومجال العلوم الإدارية هو احد المجالات التي حظي فيه استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية باهتمام واسع، ويرجع ذلك إلى صعوبة وتعقد المشكلات الإدارية. فمتخذو القرارات الإدارية استخدموا اساليب عديدة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الإدارية السليمة، إلا أن هذه الأساليب غير قادرة على التعامل مع المشكلات غير المرتبة، وتمثل الشبكات العصبية الاصطناعية أسلوبا جديدا للتعامل مع تلك المشكلات.

هذا، وتعدد المجالات الإدارية التي تستخدم فيها الشبكات العصبية الاصطناعية، ومن هذه المجالات ما يلي:

(أ) التخطيط الاستراتيجي

(ب) تقييم البدائل الاستثمارية

(ج) تسعير للمنتجات

(د) جدولة الإنتاج

(هـ) الرقابة على الجودة

(و) التنبؤ، وخاصة التنبؤ بإفلاس الشركات

والشبكات العصبية الاصطناعية (Artificial Neural Networks (ANN وهي عبارة عن نماذج حاسوبية، أو ميكانيكية أو إلكترونية تقوم بمحاكاة عمل الشبكات العصبية الطبيعية التي في دماغ الإنسان، وهذه الشبكات الاصطناعية قد تطورت وتنوعت طرق عملها.

والشبكات العصبية الاصطناعية هي جهاز مصمم لمحاكاة الطريقة التي يؤدي بها العقل أو الدماغ البشري مهمة معينة، وهو عبارة عن معالج ضخم موزع على التوازي، ومكون من وحدات معالجة بسيطة، بحيث يقوم بتخزين المعرفة العملية لجعلها متاحة للمستخدم، وذلك عن طريق ضبط الأوزان. وهي طريقة في الذكاء الاصطناعي (AI) تُعَلِّم أجهزة الكمبيوتر معالجة البيانات بطريقة مستوحاة من الدماغ البشري.

والشبكة العصبية Neural Network تحتوي على عدد كبير من أنظمه صغيرة لمعالجة المعلومات تُسمى الخلية العصبية Neuron. ويوجد الكثير من التطبيقات للشبكات العصبية الصناعية في كثير من المجالات مثل:

- Signal Processing معالجة الإشارات
- Pattern Recognition التعرف على الأنماط
- Speech recognition التعرف على الأصوات
- Controlling التحكم
- Robotics الرجال الآليين

محاسب المستقبل



مستقبل المراجعة بين المعايير التقليدية والتدقيق المستمر

هل يمكن لمهنة عريقة كالمراجعة، صمدت قرونًا على مبادئ التوثيق، أن تظل رهينة منهجية الفحص الانتقائي في عصر نُنخذ فيه القرارات المالية بسرعة الضوء؟
بينما تتسارع وتيرة تدفق البيانات الضخمة بمعدلات لحظية، تواجه المنهجية التقليدية خطرًا حقيقيًا؛ ففحص جزء ضئيل من الماضي لم يعد كافيًا للتنبؤ بمخاطر المستقبل. نحن لا نتحدث عن استبدال أدوات بأخرى، بل **عن ولادة عهد جديد** في الرقابة؛ حيث تتحول التكنولوجيا من مجرد وسيلة مساعدة إلى **محرك أساسي** يُعيد تشكيل مفهوم الأمان المالي.

فلسفة المعايير في المراجعة التقليدية وحدودها في عصر البيانات الضخمة

تعد المراجعة التقليدية القائمة على منهجية الفحص العشوائي تحديًا جوهريًا في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث يبرز **خطر المعايير** كعائق يحول دون تقديم صورة كاملة ودقيقة عن المجتمع المحاسبي؛ فالإكتفاء بفحص عينات عشوائية يترك ثغرات واسعة قد تتدفق من خلالها أخطاء جوهريّة أو حالات احتيال. هذا القصور المنهجي أدى إلى اتساع **فجوة التوقعات** بين مراجع الحسابات الذي يقدم تأكيدًا معقولًا بناءً على جزء من البيانات، وبين المستثمر الذي يتطلع إلى ضمان شامل ومستمر لسلامة القوائم المالية. ومع الطفرة في حجم البيانات وسرعة تدفقها، أثبتت **المعايير اليدوية** محدوديتها وعجزها عن ملاحقة الأنماط المعقدة في بيانات البيانات الضخمة، مما يجعل الانتقال نحو **تحليل البيانات الشامل** ضرورة حتمية لردم هذه الفجوة؛ حيث يتيح فحص العمليات بنسبة 100٪، محولًا المراجعة من عملية تفتيش لاحقة ومجزأة إلى رقابة لحظية واستباقية تعزز الموثوقية وتواكب المعايير المهنية الحديثة.

ولتلخيص الفجوة الجوهرية والتحول الجذري الذي يفرضه التدقيق المستمر على ممارسة المهنة، يوضح الشكل التالي مقارنة تحليلية بين المنهج التقليدي والنموذج الرقمي الحديث.

	المراجعة الدورية مقابل المراجعة المستمرة	
التعريف	منهجية يتم فيها فحص العمليات والرقابة في الوقت الفعلي أو فترات متقاربة جدًا، مدعومة بالتقنية والامتعة.	مراجعة تقليدية تتم في فترات زمنية محددة (ربع سنوية أو سنوية)، لمراجعة لمراجعات البيانات المالية والرقابة بأثر رجعي.
التركيز	الكشف الاستباقي عن الأخطاء، أو الاحتيال، أو التجاوزات فور حدوثها.	ضمان الامتثال والدقة بناءً على العمليات والبيانات المالية المالية السابقة.
الأسلوب	تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، لوحات البيانات (Dashboards)، تقارير الاستثناءات، والتنبيهات الآلية.	المعايير اليدوية، جولات التحقق، فحص المستندات، والتحليل اللاحق للأحداث.
المميزات	توفير تأكيد وموثوقية في الوقت الفعلي تقريبًا. الكشف المبكر عن الاحتيال والأخطاء. إدارة أقوى للمخاطر. بناء الثقة مع أصحاب المصلحة.	مراجعة شاملة ومنظمة. ضمان الامتثال التنظيمي. عملية مألوفة ومفهومة للجميع بشكل جيد.
المحددات	تتطلب أنظمة تقنية متطورة، تكاليف تأسيس عالية، ومراقبة مستمرة.	تأخر في اكتشاف المشكلات، وارتفاع التعرض للمخاطر في الفترات الفاصلة بين المراجعات.

التدقيق المستمر كحل تقني ومنهجي

يمثل التدقيق المستمر تحولًا جوهريًا من المراجعة الدورية التي تتم في فترات متباعدة إلى الرقابة اللحظية الشاملة؛ حيث يعتمد هذا النموذج التقني على الربط المباشر بين بيئة البيانات الضخمة للمنشأة عبر برمجيات متخصصة (مثل أدوات تحليل البيانات ونظم إدارة قواعد البيانات). وتتمثل آلية العمل في استخراج البيانات آليًا وفحصها فور حدوث العمليات المالية، مما يتيح مراقبة 100٪ من مجتمع البيانات وتفعيل نظام التنبيهات الفورية عند رصد أي انحرافات جوهريّة أو أنماط مشبوهة. وتكمن القوة التشغيلية لهذا الحل في قدرته على معالجة تدفقات البيانات الضخمة وتصنيفها برمجياً، مما يمنح المراجعين قدرة استباقية على معالجة المخاطر قبل تفاقمها. وبذلك، يتجاوز التدقيق المستمر كونه مجرد أداة تقنية ليصبح إطارًا متكاملًا يضمن سلامة البيانات ونزاهتها طوال العام، محققًا بذلك كفاءة رقابية تتفوق بمراحل على المراجعة التقليدية المعتمدة على الفحص البشري اللاحق.

المرجعية المهنية والتحول في المعايير الدولية

لم يعد الاعتماد على التقنية في المراجعة خيارًا تكميليًا، بل أصبح ضرورةً أقرتها التحديتات الجوهرية في المعايير الدولية للمراجعة، وعلى رأسها المعيار الدولي المحدث رقم ٣١٥. تفرض هذه التوجهات الجديدة على المراجع واجبًا مهنيًا يتمثل في الفهم العميق للبيئة التقنية للمنشأة وتقييم المخاطر المرتبطة بالأنظمة الرقمية، مما يوفر غطاءً نظاميًا متينًا لاستخدام أدوات تحليل البيانات والتدقيق اللحظي. هذا التحول المعياري يهدف في جوهره إلى مواءمة المهنة مع متطلبات الأمن السيبراني ونزاهة البيانات، وضمان أن الأدلة المستخرجة آليًا تتمتع بذات الموثوقية - إن لم تكن أعلى - من الأدلة التقليدية. وبالانساق مع التوجهات المحلية، تدعم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين هذا المسار التقني لرفع جودة الأداء المهني، مما يضمن بقاء المحاسب السعودي في طليعة الممارسات العالمية، قادرًا على تقديم رأي فني يستند إلى أسس رقمية ومعايير دولية صارمة تواكب سرعة الاقتصاد الرقمي.

كيف حوّل نموذج سيمينز الرقابة اللحظية إلى واقع ينهي قصور المعاينة التقليدية

لا تقتصر جدوى التدقيق المستمر على الجوانب النظرية، بل تتجسد بوضوح في تجربة شركة "سيمينز" العالمية، التي تحولت من نموذج يعاني من ثغرات الرقابة التقليدية إلى ريادة عالمية في النزاهة الرقمية. ويمكن تلخيص ملامح هذا التحول في النقاط التالية:

- **الاستجابة لأزمات الامتثال:** انطلقت الحاجة للتدقيق المستمر كضرورة حتمية بعد أن كشفت المراجعات الدورية عن عجز أسلوب الفحص العشوائي في رصد تجاوزات معقدة ببيئات العمل الضخمة، مما دفع الشركة للاستثمار في أنظمة مراقبة لحظية تضمن الانضباط الشامل.
- **تفعيل الرقابة اللحظية الشاملة:** استُبدل الفحص البشري المتقطع بنظام فحص آلي يغطي ١٠٠٪ من العمليات المالية، مما ألغى تمامًا أخطار المعاينة اليدوية ووفر حماية مستدامة لأصول الشركة في أكثر من ١٩٠ دولة.
- **تفكيك أنماط الاحتيال المعقدة:** نجح النظام في الكشف عن ممارسات كان من المستحيل رصدها يدويًا، مثل تجزئة المدفوعات لتجاوز الصلاحيات الإدارية، وعمليات الدفع المكررة، مما ساهم في استرداد مبالغ مالية ضخمة كانت تُفقد نتيجة الأخطاء البشرية أو الثغرات الرقابية.
- **تعزيز كفاءة الامتثال المؤسسي:** أدى التحول الرقمي إلى ترسيخ الانضباط التلقائي داخل المنشأة؛ حيث وفر النظام ضمانة تقنية استباقية رفعت من مستوى الشفافية وأعدت بناء ثقة المستثمرين في جودة وموثوقية التقارير المالية للشركة.

تحديات التحول الرقمي وعقبات الواقع

رغم المزايا النوعية التي يقدمها التدقيق المستمر، إلا أن مسار تطبيقه يواجه تحديات واقعية تتطلب استراتيجيات واضحة للتعامل معها؛ فالعائق الأول يتمثل في ضمان سلامة ونزاهة البيانات، حيث إن دقة المراجعة الرقمية مرهونة تمامًا بجودة البيانات المدخلة في أنظمة المنشأة. كما تبرز تكلفة الاستثمار الأولية في البنية التحتية والبرمجيات المتخصصة كعائق مالي لبعض المكاتب والمنشآت المتوسطة، بالإضافة إلى التحديات التقنية المتعلقة بتوافق الأنظمة المختلفة وقدرتها على التكامل والربط اللحظي. وعلاوة على ذلك، تظل المقاومة الثقافية والمهنية للتغيير داخل مكاتب المراجعة التقليدية تحديًا لا يستهان به، إذ يتطلب التحول تبني عقلية مرنة تتخلى عن الطرق الورقية لصالح التحليل الرقمي. إن مواجهة هذه العقبات لا تقتصر على الطول التقنية فحسب، بل تمتد لتشمل ضرورة الاستثمار في الكوادر البشرية وتطوير معايير رقابة داخلية صارمة تضمن جودة المخرجات في بيئة عمل رقمية تتسم بالتعقيد وسرعة التغيير.

في **نهاية** المطاف، إن الانتقال من المراجعة التقليدية إلى التدقيق المستمر هو رحلة من الشك المنهجي إلى اليقين الرقمي. لقد أثبتت تجارب كبرى الشركات، كشركة سيمينز، أن التكنولوجيا هي الحليف الأقوى للنزاهة، وأن تكلفة الاستثمار في الأنظمة الرقمية لا تقارن بتكلفة فقدان الثقة أو ضياع الأصول. وبينما نمضي قدمًا نحو تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، يقع على عاتق الجيل الجديد من المحاسبين والمراجعين مسؤولية قيادة هذا التحول؛ فالمستقبل لن يناز لمن يتقن الحسابات فحسب، بل لمن يطوع البيانات لخدمة الشفافية. إن التدقيق المستمر ليس **نهاية** المطاف، بل هو البداية لمرحلة المراجعة الاستباقية التي تضمن استدامة الاقتصاد الوطني وتحمي مكتسباته. لتبقى مهنة المحاسبة، كما كانت دائما، هي اللغة الصادقة للأعمال، ولكن بلكنة رقمية ذكية تضمن النزاهة على مدار الساعة.

الاسم : ميسم عبد المجيد العمري
جامعة الملك سعود - المستوى الثامن



المحور الأكاديمي

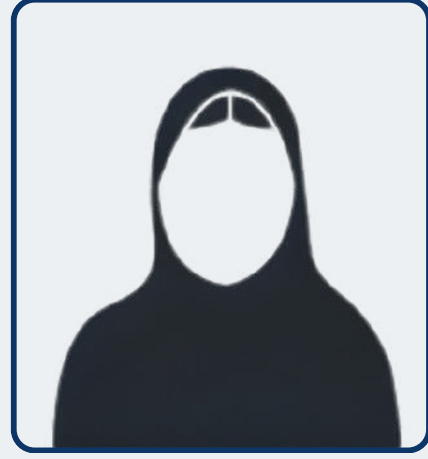


ملخص بحث:

تقييم مخاطر الاحتيال المالي في المؤسسات الوقفية: من خلال دور نظم الحوكمة
(دراسة ميدانية على الجمعيات الوقفية في المملكة العربية السعودية)
مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية الصادرة عن قسم المحاسبة، المجلد التاسع،
العدد الأول، يناير 2025، صفحات 737:762



أ. د. سالم سعيد باعجاجة
أستاذ المحاسبة بجامعة الملك عبدالعزيز
drsalemsaeed@hotmail.com



د. هبة شفيق بن شلهوب
أستاذ المحاسبة والمالية
الإسلامية المشارك جامعہ الملك عبد العزيز
Hshalhoob@kau.edu.s

الملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الحوكمة في تقليل مخاطر الاحتيال المالي في المؤسسات الوقفية، من خلال تحليل الأطر المحاسبية والرقابية المعتمدة في هذه المؤسسات وتحديد تأثيرها في الحد من المخاطر المالية. إذ تواجه المؤسسات الوقفية تحديات كبيرة بسبب اعتمادها على التبرعات والهبات، مما يعرضها لمخاطر مالية قد تؤثر على استدامتها وفعاليتها.

ولقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة والمخاطر المالية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات شبه منظمة مع مسؤولي الإدارات المالية في المؤسسات الوقفية، واستخدام استبيانات لفحص العلاقات بين الحوكمة والمخاطر المالية. أظهرت نتائج الدراسة وجود نقاط ضعف كبيرة في الأنظمة المحاسبية والرقابية في المؤسسات الوقفية، بما في ذلك نقص الشفافية المالية، وعدم كفاية برامج التدريب الموجهة للكوادر الوظيفية، وضعف الرقابة المالية الصارمة. هذه العوامل تجعل المؤسسات الوقفية عرضة لمخاطر مالية كبيرة قد تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية. بناء على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الأنظمة الرقابية الداخلية وتعزيز مبدأ المساءلة، من خلال تحديد واضح للصلاحيات وتوفير برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى رفع كفاءة العاملين. كما شددت على أهمية تحسين الشفافية المالية وتفعيل الأنظمة الرقابية لضمان استدامة المؤسسات الوقفية، وزيادة الثقة بين المتبرعين، مما يساهم في تعزيز أهدافها الاستراتيجية وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية

المجلد التاسع

العدد الأول

يناير 2025

مجلة علمية محكمة ثلاث سنوية
تصدر عن قسم المحاسبة
كلية الأعمال - جامعة الإسكندرية

مؤتمرات وملتقيات

المؤتمر	المكان	التاريخ
International Conference on Accounting Information Systems and Accounting Software ICAISAS	New York, United States	April 22-23, 2026
International Conference on Accounting, Business and Economics ICABE	yaney, Australle	May 17-18, 2026
International Conference on Accounting and Finance	Riyadh, Saudi Arabia	June 13, 2026
International Conference on Accounting and Financial Management ICAFM	Istanbul, Turkey	June 28-29, 2026
International Conference on Strategic Management Accounting Approaches (ICSMAA)	Jeddah, Saudi Arabia	July 1, 2026
International Conference on Accounting Education and Professional Development (ICAEPD)	Riyadh, Saudi Arabia	July 10, 2026
International Conference on Critical Perspectives in Accounting Research (ICPIAR)	Riyadh, Saudi Arabia	July 12-13, 2026
International Conference on Strategic Management Accounting Approaches (ICSMAA)	Riyadh, Saudi Arabia	July 13, 2026
International Conference on Nonprofit and Governmental Accounting (ICNGA)	Riyadh, Saudi Arabia	July 18, 2026
,International Conference on Business Accounting, Finance and Economics ICBAFE	Ottawa, Canada	July 24, 2026
International Conference on Emerging Issues in Corporate Accounting (ICEICA)	Jeddah, Saudi Arabia	August 1, 2026
International Conference on Islamic Accounting and Finance ICIAF	Istanbul, Turkey	August 16-17, 2026
International Conference on Finance and Accounting ICFA	Paris, France	September 20-21, 2026
International Conference on Business, Finance and Economics ICBFE	Jeddah, Saudi Arabia	November 15-16, 2026
International Conference on Accounting and Financial Management	Cairo, Egypt	December 13-14, 2026

مرحباً ... بكم ... أعضاءً بالجمعية

ما هي أنواع عضوية الجمعية السعودية للمحاسبة؟

عضوية شرفية: وتمنح لمن تختاره الجمعية ممن قدموا لها خدمات مادية أو معنوية أو ساهموا في تطوير المحاسبة داخل المملكة أو خارجها.

عضوية عاملة: ويشترط لها:

أ- الحصول على درجة البكالوريوس في مجال المحاسبة.

ب- دفع الاشتراك السنوي.

ج- أي شروط أخرى تقرها الجمعية.

عضوية انتساب: ويتمتع بها كل من:

أ- الطلاب الجامعيون في تخصص المحاسبة قبل الحصول على درجة البكالوريوس.

ب- العاملون أو المهتمون في مجال المحاسبة ممن لا يتوفر فيهم شرط المؤهل العلمي المحدد للعضوية العاملة.

في جميع الأحوال، يُشترط في عضو الجمعية أن يكون حسن السيرة وطيب السمعة. ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

ما هي المزايا المترتبة على العضوية بالجمعية السعودية للمحاسبة؟

بانضمامك إلى عضوية الجمعية يتم الاستفادة من كثير من المزايا والتي من أهمها ما يلي:

أولاً: العضوية في الجمعية العلمية الوحيدة في مجال المحاسبة في المملكة العربية السعودية،

ثانياً: تعزيز التواصل مع المجتمع المحاسبي والاطلاع على آخر المستجدات والتطورات أكاديمياً ومهنياً.

ثالثاً: المساهمة في تنمية الفكر المحاسبي والإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي ورفع مستوى الأداء وتطوير المهنة المحاسبية.

رابعاً: الحصول على خصم يصل إلى 50% من الرسوم المقررة لأنشطة الجمعية المختلفة من دورات وندوات وكتب وغيرها.

خامساً: الحصول على ما قد تصدره الجمعية من نشرات إخبارية وأبحاث ومطبوعات كمجلة المحاسبة ومجلة البحوث المحاسبية مجاناً.

سادساً: الحصول على نسخة من القرارات والأنظمة والتعاميم المتعلقة بمهنة المحاسبة والتي تحصل عليها الجمعية.

سابعاً: الدعوة إلى حضور ندوات ودورات ولقاءات واجتماعات الجمعية الرسمية.

ثامناً: حق الأولوية في المشاركة والتسجيل في أنشطة الجمعية المجانية.

تاسعاً: الحصول على بطاقة العضوية في الجمعية وما يترتب عليها من مزايا وخصومات.

عاشراً: الحصول على بعض النقاط السنوية المطلوب تحقيقها للتعليم المهني المستمر (CPE) للحاصلين على الشهادات المهنية.

للتسجيل في العضوية



كيف يمكن الانضمام إلى عضوية الجمعية؟

عزيزي القارئ الآن وبعد ان عرفت بعض المعلومات عن الجمعية السعودية للمحاسبة، يمكنك التقدم بطلب الانضمام للعضوية عبر الرابط:

<https://aicss.org/MemberRequestAR.asp?CommitteeID=13>

ويمكنك دفع رسوم العضوية 300 ريال في السنة للعضوية العاملة، أو 150 ريال لعضوية الانتساب. على حساب الجمعية

رقم SA5610000069100001479800 في البنك الأهلي السعودي.

وللاستفسار فلا تتردد بالتواصل معنا عبر قنواتنا التالية:



0114674263

مجلة البحوث المحاسبية هي دورية علمية محكمة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة بجامعة الملك سعود لخدمة الفكر والعمل المحاسبي، وتعنى بنشر الأبحاث النظرية والتطبيقية التي تثري الفكر المحاسبي في المجالات المختلفة وتفتح آفاقاً واسعة أمام حركة البحث والتأليف، والتي تخضع لضوابط محكمة من قبل لجان متخصصة. هذا ويتم نشر ثلاثة أبحاث محكمة سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية بكل عدد من أعداد المجلة، أو بحثين محكمين بالإضافة إلى عرض ملخص لكتاب محكم.

وترحب المجلة بإسهامات الباحثين عن طريق التواصل مع هيئة تحرير المجلة على البريد الإلكتروني للجمعية: saa@ksu.edu.sa

ولمن يرغب الاطلاع على الأعداد السابقة للمجلة الدخول على موقع الجمعية السعودية للمحاسبة عبر الرابط: <https://saa.ksu.edu.sa/ar/node/1091>



دعوة للمهتمين للنشر في مجلة المحاسبة

نسعد الجمعية السعودية للمحاسبة بدعوتكم لنشر مقالاتكم القصيرة والهادفة في مجلة المحاسبة والتي تصدر بشكل نصف سنوي وتتضمن مقالات قصيرة وغير محكمة وأخبار حديثة ومفيدة، وذلك بهدف نشر الوعي غلاف العدد الحالي وتنمية الفكر المحاسبي بالوطن العربي، والمتعلقة بكل مجالات إدارة الأعمال وخاصة المحاسبة والمراجعة. ونحيط سعادتك علماً بأن المقالات المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي وفكر أصحابها وليس رأي وفكر الجمعية.

نسعد باستقبال مقالاتكم على البريد الإلكتروني للجمعية:

saa@ksu.edu.sa مرفقاً بها صورة شخصية للكاتب



إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة

السعر للأعضاء	السعر	المؤلف	اسم الكتاب
250	280	John G. Wilde, Ken W. Shaw, Barbara Chiabetta, Winston Cook	مبادئ المحاسبة المالية الطبعة الثانية (مترجم)
250	280	Ray H. Garrison, Eric W. Noreen, Peter C. Brewer	المحاسبة الإدارية الطبعة الرابعة عشر (مترجم)
113	113	Kin Lo, George Fisher	المحاسبة المتوسطة الجزء الأول
113	113	Kin Lo, George Fisher	المحاسبة المتوسطة الجزء الثاني
160	160	Floyd A. beams; Joseph H. Anthony; Bruce Bettinghaus; Kenneth Smith	المحاسبة المتقدمة [مترجم]
113	113	Rick Hayes, Philip Wallage, Hans Gortemaker	مبادئ المراجعة: مقدمة للمعايير الدولية للمراجعة
264.5	264.5	الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	المحاسبة الحكومية وفق معايير المحاسبة في القطاع العام
130	130	أ.د عبد الرحمن التويجري وآخرون	المراجعة الداخلية: النظرية والتطبيق
120	130	أ.د محمد سلطان السهلي	التحليل المالي: نظرة محاسبية
70	80	د. صالح حمد الشنيقي	مدخل إلى المراجعة الداخلية
80	100	أ.د عبد الرحمن إبراهيم الحميد	نظرية المحاسبة
30	50	أ.د محمد سامي راضي أ. وحيد حمزة	حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الأول)
30	50	أ.د محمد سامي راضي أ. وحيد حمزة	حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الثاني)
30	50	أ.د إسماعيل إبراهيم جمعة د. محمد سامي راضي	حالات عملية في المراجعة
115	115	Walter T. Harrison Jr. Charles T. Horngren, C. William Thomas	المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية للتقرير المالي
60	90	أ.د سعيد محمود الهلباوي أ.د تهاني محمود النشار	مبادئ المحاسبة الإدارية: مدخل اتخاذ القرارات
70	100	د. محمد سامي راضي أ.د. اسماعيل جمعه	المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)
70	100	د. محمد سامي راضي أ.د. اسماعيل جمعه	المحاسبة المتوسطة (الجزء الثاني)
60	90	د. نبيه الجبر أ.د. محمد علاء الدين	المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي
80	110	د. صلاح الدين إبراهيم الطحان	المحاسبة المتقدمة
70	100	د. السيد أحمد السقا	المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية
70	100	أ.د. صلاح مبارك د. لطفي الرفاعي	نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)



1981 1401

الجمعية السعودية للمحاسبة
SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

